الجامعة الأسمرية الإسلامية

الندوة العلمية الثانية لكلية الآداب (زليتن)

بحث بعنـــــــــوان

الاعـــلال بالحـــذف القـــياسي

إعـــداد : أ. رحـــمـــة شـــعـــبان نويّـــل

مساعد محاضر بقسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية /

كلية الآداب / الجامعة الأسمرية الإسلامية

المـــــقـــــدمـــــة

الحمد لله الذي تكونت بقدرته الأشياء ، وتوالت برحمته الآلاء ، وانشقت بحكمته الأرض والسماء، وكتب بمشيئته الشقاوة والهناء ، والسلام على سيدنا مُحَمَّد سيد المرسلين وخاتم الأنبياء.

وبـــــعـــــــد

فهذا بحث لغوي صرفي ، يتناول جانبا من جوانب الصرف، وهو: (**الإعلال بالحذف القياسي**).

وتكمن مشكلة البحث في انصراف أغلب الباحثين والدارسين لعلم النحو ، وإهمالهم لعلم الصرف ، وهذا البحث يبين أن لهذا العلم فائدة عظيمة ، تتمثل في صون القلم واللسان عن الخطأ في صوغ المفردات ، وفي النطق بها طبقاً لما نطقت به العرب ، وفي معرفة قواعد هذا العلم الكلية وضوابطه الجامعة ، التي تؤلف بين أشتات اللغة ، وتلم شعثها ، وتقرّب الشقة على الدارس ، وتغنيه بعض الغنى عن البحث في المعاجم .

ومن هنا كان التركيز على اختياري لموضوع البحث أن يكون في علم الصرف .

وتبدو أهمية البحث في معرفة مواضع الحذف ، سواء أكان في الحرف الزائد ، أم في فاء الكلمة ، أم في عينها ، أم في لامها ، ومعرفة الإعلال في الكلمات بالرجوع إلى تصاريف الكلمة المختلفة ،سواء بالرجوع للمضارع ، أم المصدر ، أم التصغير ، أم للتثنية ، أم للجمع ، أم لغيرها من التصاريف المختلفة للأسماء والأفعال .

ويهدف البحث إلى:

- التعرف على قسمي الإعلال بالحذف إذ أنه ينقسم إلى قسمين: مقيس مطرد، وشاذ غير مقيس. فالأول: ما يكون لعلة تصريفية، وسببه: إما الثقل ،كحذف همزة "أفعل" في المضارع، وفاء المثال، والعين في المضعف ، وإما التقاء الساكنين ، كما في الأجوف ، عند تسكين لامه، والفعل المعتل اللام، عند إسناده للواو، وهذا القسم هو المقصود في هذا البحث، و أما القسم الثاني: غير المقيس ، فهو ما يكون لغير علة تصريفية ؛ مثل الحذف للتخفيف وللترخيم، وكحذف لام يد، ودم، وأخ، ولا ضابط له، ويسمي: الحذف اعتباطا.
- وكذلك التعرف على صور الإعلال القياسي المختلفة.
- ومعرفة أن مثل (لم يدع ، ولم يرم ، ولم يسع ، و ادع ، وارم ، واسع)لا تعد من الإعلال بالحذف ، كما سنبين ذلك في البحث.
- ومن أهدافه أيضا صون اللسان عن الخطأ في المفردات ، ومراعاة قانون اللغة في الكتابة ، فبمراعاة قواعده تخلو مفردات الكلام من مخالفة القياس التي تُخِلُّ بالفصاحة، وبلاغة المتكلمين.
- وكذلك تعلُّم كيفية تغيير أبنية الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة ، للحصول على معاني كثيرة مقصودة ، لا تتأتى إلا بها .

فالإعلال هو تغيرٌ يجري في أحرف العلة بالقلب ، أو الحذف ، أو التسكين ، وأحرف العلة ثلاثة : الواو، والألف ، والياء ، ويلحق بها الهمزة ؛ لكثرة تغيرها .

والإعلال ثلاثة أنواع :

1/ **الإعلال بالقلب** :

وهو قلب حرف العلة من صورة إلى صورة أخرى ، نحو: (قلب الواو والياء ألفًا ، أو قلب الواو ياءً ، أو قلب الياء واوًا ...) .

2/ **الإعلال بالنقل** :

وهو نقل الحركة من حرف متحرك إلى حرف صحيح ساكن قبله ، وهو لا يحدث إلا في الواو والياء ، أي لا يحدث في الألف ؛ لأنها لا تقبل الحركة .

3/ الإعلال بالحذف :

وهو حذف حرف العلة من الكلمة بقصد التخفيف ، وبهذا لا ينطبق على حذف الحرف الصحيح كحذف حاء (حرٍ) إذ أصله (حِرْحٌ) اسم الإعلال ، وكذلك لا ينطبق على حذف العلة للإعراب نحو : لم يخش ، ولم يدع ، ولم يرم ، أو للبناء في الأمر نحو : اخشَ ، وادعُ ، وارمِ ، اسم الإعلال بالحذف أيضا ؛لأن المحذوف وإن كان حرف علة ، لكن لم يكن الباعث على حذفه التخفيف ، الذي هو شرط الإعلال بالحذف ، وإن خفت به الكلمة ضرورة ، حيث نقص حرف من الكلمة فلابد أن يورثها خفة ، فالتخفيف في الكلمات المذكورة جاء تبعا لا قصدا[1].

وكذلك يرى الغلاييني أن الحذف فيها ليس للإعلال ، حيث قال : "غيرَ أن الحذف فيهما لا للإعلالِ، بل للنيابة عن سُكونِ البناءِ في الأمرِ، وعن سكون الإعراب في المضارع"[2].

وسيقتصر هذا البحث على (الإعلال بالحذف القياسي) ، وتم تقسيمه إلى: تمهيد وأربعة مباحث .

التمهيد : تحدثت فيه عن تعريف الإعلال والحذف لغة واصطلاحا ، ثم ذكرت تعريف الإعلال بالحذف ، وبينت أنه قسمان : قياسي وغير قياسي .

المبحث الأول: تحدثت فيه عن حذف الحرف الزائد ، وبينت أنه يكون في الأفعال والأسماء ، وقسمته إلى مطلبين :

المطلب الأول : مضارع صيغة أفعل وسائر فروعه ماعدا الأمر .

المطلب الثاني : مضارع ما كان مبدوءا بتاء زائدة .

المبحث الثاني: تحدثت فيه عن حذف فاء الكلمة ، وبينت أنه يكون في الأفعال والأسماء ، وقسمته إلى مطلبين :

المطلب الأول : الفعل المثال الواوي .

المطلب الثاني : اللفيف الواوي المفروق.

المبحث الثالث: تحدثت فيه عن حذف عين الكلمة، وبينت أنه يكون في الأفعال والأسماء ، وقسمته إلى ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : المضعف الثلاثي المجرد .

المطلب الثاني: مجيء حرف العلة عينا لاسم المفعول.

المطلب الثالث: عين الأجوف .

---

1 . ينظر : منجد الطالبين في الإبدال والإعلال والإدغام والتقاء الساكنين ، أحمد إبراهيم عماره ، المملكة العربية السعودية ، ط4 (1408هـ) ، ص 188.

2 . جامع الدروس العربية ، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني ، (ت: 1364هـ) ، المكتبة العصرية، (صيدا – بيروت) ، ط 28 (1414 هـ - 1993 م) ، 2/ 105.

المبحث الرابع : **تحدثت فيه عن حذف لام الكلمة ، وبينت أنه يكون في الأفعال والأسماء ، وقسمته إلى مطلبين** :

المطلب الأول: الفعل الناقص و اللفيف .

المطلب الثاني: الاسم المقصور والمنقوص .

ثم في الخاتمة : ذكرت ملخص البحث .

وفي قائمة المصادر والمراجع : بدأت بالقرآن الكريم ، وبينت أنه برواية حفص عن نافع ، ورتبت بقية المصادر ترتيبا أبجديا ، وذكرت معلومات كل كتاب كاملة .

وعند ذكر الكتاب لأول مرة أثناء البحث أذكر المعلومات كاملة ، ثم عند ذكره مرة أخرى أكتفي باسم الكتاب والجزء والصفحة ، وإن تكرر المصدر مرتين متاليتين أشير بالتهميش للمصدر نفسه .

وتم اختيار هذا النوع من الإعلال عنوانا للبحث رغبة في معرفة مسائله وفهمها ، واعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي.

ورجعت لعدة مصادر أهمها : كتاب سيبويه ، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، ، والمنصف لابن جني ، وشرح شافية ابن الحاجب ، والخصائص ، والممتع لابن عصفور ، وغيرها من أمات المصادر.

تـــمـــهـــيـــــد

أولا : تعريف الإعلال في اللغة و الاصطلاح :

الإعلال في اللغة :

"العِلَّة ، بالكَسْر معنى يَحُلُّ بالمَحَلِّ فَيَتَغَيَّرُ به حالُ المَحَلِّ، ومنه سُمِّي المرضُ عِلَّةً ؛لأنّ بِحلولِه يتغيَّرُ الحالُ من القُوَّةِ إلى الضَّعفِ "[1]، جاء في اللسان :" العلة المرض، عل يعل واعتل أي مرض ، فهو عليل "[2].

و في الاصطلاح :

"هو تغيير حرف العلة للتخفيف ، و يجمعه القلب ، و الحذف ، والإسكان ، وحروفه الألف ، والواو ، والياء ، ولا تكون الألف أصلا في المتمكن ولا في فعل، ولكن عن واو أو ياء [3] .

ويعرف أيضا بأنه : " تغيير حرف العلة للتخفيف، فقولنا : (تغيير) شامل له ولتخفيف الهمزة والإبدال ، فلما قلنا :(حرف العلة) خرج تخفيف الهمزة وبعض الإبدال مما ليس بحرف علة ، كأصيلال في أصيلان ؛ لقرب المخرج بينهما ، ولما قلنا :(للتخفيف) ، خرج نحو عالم في عالم فبين تخفيف الهمزة والإعلال مباينة كلية ؛ ،لأنه تغيير حرف العلة ، وبين الإبدال والإعلال عموم و خصوص من وجه إذ وجدا في نحو: قال ، ووجد الإعلال بدون الإبدال في يقول ، والإبدال بدون إعلال في أصيلان"[4].

ثانيا : تعريف الحذف في اللغة والاصطلاح :

الحذف في اللغة :

القطع والإسقاط ، قال الجوهري "هو الإسقاط ،ومنه حذفت الشعر إذا أخذت منه" [5].

وجاء في تاج العروس: "حَذَفَهُ يَحْذِفُهُ حَذْفاً : أَسْقَطَهُ وحَذَفَهُ مِن شَعَرِهِ : إِذا أَخَذَهُ وكذا مِن ذَنَبِ الدَّابَّةِ"[6] ، وفي اللسان :"حذف الشيء يحذفه حذفا : قطعه من طرفه، والحجام : يحذف الشعر من ذلك ، والحذافة : ما حذف من شيء فطرح "[7] .

وفي الاصطلاح :

هو حذف حرف من الكلمة لعلة تصريفية، و قد يكون المحذوف حرفا زائدا كالهمزة في "أفعل" ، أو فاء الكلمة كالواو في (يعد) ، أو عين

---

1 . تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني ، الزَّبيدي ،تح: مجموعة من المحققين، (دار الهداية) ، المملكة الأردنية الهاشمية، (30/ 47) مادة علل.

2 . لسان العرب، ابن منظور، (دار صادر، بيروت)، ط1(1374هـ. 1955م)،11 / 741 ، مادة (علل) .

3. شرح شافية ابن الحاجب ، الشيخ رضي الدين مُحَمَّد بن الحسن الاستراباذي النحوي ،(ت 686 ه) ، تح :مُحَمَّد نور الدين الحسن ، مُحَمَّد محي الدين ، بيروت لبنان ، (1395هـ. 1975) ، 3\66 .

4 . التعريفات ، علي بن مُحَمَّد بن علي الجرجاني، دار الكتاب العربي (بيروت) ، ط1 (1405)، تح: إبراهيم الأبياري ، ص48.

5. الصحاح ، إسماعيل بن حماد الجوهري (تاج اللغة وصحاح العربية)، تح : إميل يعقوب، مُحَمَّد نبيل طريفي ، دار الكتب العلمية، (بيروت ، لبنان) ، ط1(1999م) ، مادة (حذف) ، 1341/4.

6 . تاج العروس من جواهر القاموس، 23/ 121 ، مادة (حذف) .

7 . لسان العرب ، 41/9، مادة (حذف).

الكلمة كاللام في (ظَلْتُ)[1].

ويعرف أيضا بأنه : " إسقاط حرف ، أو كلمة ، أو حركة ، من كلمة ، بشرط ألا يتأثر المعنى أو الصياغة بذلك" [2].

الإعلال بالحذف :

هو حذف حرف أصلي أو زائد من الكلمة، وهو تأثير يصيب الحرف في حالات معينة ، يؤدي إلى حذفه من الكلمة[3].

و الإعلال بالحذف نوعان: قياسي ، وغير قياسي(سماعي).

القياسي : ما كان لعلة تصريفية، كالتخلص من الساكنين ، أو الاستثقال ، وهذا النوع من الحذف يقع في الصحيح والمعتل ، وقد يكون واجبا ، وقد يكون جائزا .

وغير القياسي (السماعي) : ما كان لغير علة تصريفية تقتضيه وهو ما يسمى أيضا بالحذف الاعتباطي ، وهذا النوع من الحذف يقع في الحروف الصحيحة والمعتلة[4].

1 . ينظر: شرح التصريح على التوضيح ، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن مُحَمَّد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: 905هـ)، دار الكتب العلمية (بيروت- لبنان)، ط1(1421هـ- 2000م)، 751/2.

2 . المعجم المفصل في النحو العربي، عزيزة فوّال بابتي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، ط1(1413هـ. 1992م)، 451/1.

3 . ينظر : الصرف الكافي ، أيمن أمين عبد الغني ، دار التوقيفية للتراث ، القاهرة ، ص 294 ، منجد الطالبين ، ص189.

4 . ينظر المرجع السابق .

الإعلال بالحذف القياسي

المبحث الأول : حذف الحرف الزائد

وذلك يكون في الأفعال والأسماء ، ويمكن حصرها في مسألتين : (مضارع صيغة أفعل وسائر فروعه ماعدا الأمر ، ومضارع ما كان مبدوءا بتاء زائدة) .

المطلب الأول : مضارع صيغة أفعل وسائر فروعه ماعدا الأمر

إذا كان الفعل على وزن (أفعل) فإن الهمزة تحذف في أمثلة مضارعه ، ومثالي وصفه ، أعني وصفَيْ الفاعل و المفعول[1] ، نحو : أكرم – يكرم – مُكرِم – مُكرَم. بحذف الهمزة في كل ذلك وجوبا.

و إلى ذلك أشار ابن مالك رحمه الله . بقوله :

وَحَذْفُ هَمْز أَفْعَلَ اسْتَمَرَّ فِي ... مُضَارِعٍ وَبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ [2]

وإنما حذفت هنا حملاً على أَكْرَمَ ، وحذفت إحدى الهمزتين من (أكرم) ؛ لأن الأصل فيه (أأكرم) ، فلما اجتمع فيه همزتان كرهوا اجتماعهما ، فحذفوا إحداهما تخفيفاً ، ثم حملوا سائر أخواتها عليها في الحذف [3].

وحذف الهمزة الثانية في الماضي ليس مع المضارع فقط ، بل كذلك في اسم الفاعل واسم المفعول ، نحو قولك في : أَكْرَمَ يُكْرِمُ ، والأصل يُؤَكْرِم ، ونحو مُكْرِم ومُكْرَم ، والأصل مُؤَكْرِم ، ومُؤَكْرَم ، فحذفت الهمزة في اسم الفاعل ، واسم المفعول.

وشذ إثباتها في قولهم: أرض إيجاز مُؤْزِنَة (بكسر النون)، أي كثيرة الأرانب، وكساء مُؤَرْنَب إذا اختلط صوفه بوبر الأرانب [4].

وقول الشاعر:

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا [5]

---

1 . ينظر: شرح التصريح على التوضيح ، 2/ 751.

2 . شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق وشرح ابن عقيل ، مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ،القاهرة ، د. ط./210.

3 . ينظر:الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين :البصريين والكوفيين ، الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن أبي سعيد الأنباري النحوي ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، د. ط ، 1/ 11.13.

4 . ينظر: كتاب سيبويه ،لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح وشرح عبد السلام هارون ، دار الجيل، بيروت، ط1،.4/ 338 ، همع الهَوَامع في شرح جمع الجوامع ، للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح: عبد الحميد هنداوي وغيره، المكتبة التوفيقيّة، القاهرة، مصر ،3/ 463، حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ومعه شرح شواهد العيني ، دار الفكر للطباعة ، بيروت ، لبنان ، 4/ 343.

5- البيت بلا نسبة في : المنصف، شرح الإمام أبي الفتح: عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تح: إبراهيم مصطفى عبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم ، ط1((1373هـ -1954م) ، 37/1 ، شرح شافية ابن الحاجب 139/1، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ،عبد القادر بن عمر البغدادي، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي،القاهرة،ط3(1997).2 /316 ، والإنصاف ، الأنباري ، 1/ ، 11لسان العرب، 1/ 435، مادة (رنب) 12/ 512، مادة كرم.

وقول خضام المجاشعي:

وَصَالِيَاتٍ كَكَما يُؤْثَفَيْن [1]

على لغة من قال: أثفيت.

فلو أبدلت الهمزة (هاء) كما في (أراق) هراق، أو عينا كقولهم في (أنهل الإبل) عنهل؛ لم تحذف لعدم مقتضى الحذف، فتقول: هراق – يهريق– فهو مهريق ومهراق، وعنهل الإبل يعنهلها فهو معنهل، وهي معنهلة، أي مهملة[2].

المطلب الثاني : مضارع ما كان مبدوءا بتاء زائدة

وذلك في مضارع (تفعَّل ، تفاعل ، تفعلل) فإنه يجوز لك حذف إحدى التاءين منه نحو : تحبّب ، وتقاتل ، وتدحرج ، الأصل : تتحبب ، تتقاتل ، تتدحرج ، فحذفت إحدى التاءين لإزالة ثقل اجتماع المثلين ، والذي إدغامه ممتنع ، يقول ابن عقيل : " يقال في تتعلم وتتنزل وتتبين ونحوها تعلم وتنزل وتبين بحذف إحدى التاءين وإبقاء الأخرى[3] وهو كثير جدا ومنه قوله تعالى: ﴿ تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا ﴾[4] .

ومذهب سيبويه والبصريين أن المحذوف التاء الثانية ؛ لأن الاستثقال بها حصل ؛ ولأن الأولى دالة على المضارعة [5] ، يقول سيبويه سيبويه : (وكانت الثانية أولى بالحذف ؛لأنها هي التي تسكن وتدغم في قوله تعالى: ﴿{فَادَّارَأْتُمْ}﴾ [6]

و ﴿ وَازَّيَّنَتْ ﴾[7] وهي التي يفعل بها ذلك في يذكرون، فكما اعتلت هنا كذلك تحذف هناك)[8]، وقال ابن مالك في التسهيل: "والمحذوفة هي الثانية لا الأولى خلافا لهشام"[9] ، وهذا يعني أن مذهب هشام المحذوفة هي الأولى لا الثانية ، ونقله غيره عن الكوفيين[10].

المبحث الثاني: حذف فاء الكلمة

ويكون ذلك في الأفعال والأسماء ويمكن حصرها في :

المطلب الأول : الفعل المثال الواوي

1- الرجز لخطام المجاشعي في : الكتاب، 32/1، المنصف 92/1، شرح المفصل، ابن يعيش، تح: اميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ط1(2001م) ،503/4، لخزانة، 274/2 ، لسان العرب، 435/1، مادة (رنب) 114/14، مادة ثفا، و3/9 مادة أثف.

2- ينظر حاشية الصبان، 343/4 .

3 . شرح ابن عقيل ، 4/ 216.

4 . سورة القدر ، من الآية4.

5 . ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، أبو محمّد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي ، (ت: 749هـ) ، شرح وتح : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط1 (1428هـ – 2008م) ، 3/ 1646.

6 . سورة البقرة، من الآية72.

7 . سورة ، من الآية24.

8 . الكتاب ، سيبويه ،4/ 476.

9 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك ، ت 672هـ ، تح: محمّد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، مصر، (1387هـ ، 1967م) ، 1 / 324.

10 . ينظر : شرح الأشموني ، 4، 160.

فمن المطرد حذف الواو من مضارع ثلاثي فاؤه واو استثقالاً؛ لوقوعها في فعل بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة. كيعِد، أو مقدرة كيَقَع ويَسَع، وحُمل على ذي الياء أخواته: كـ(أَعِدُ، ويَعِدُ، ونَعِدُ) والأمر كـ(عِدْ)، والمصدر الكائن على (فِعَل) لغير الهيئة، محرّك العين بحركة الفاء معوّضاً عنها تاء التأنيث كـ(عِدَة،) وسواء كان الماضي على (فَعَلَ) كـ(وَعَدَ)، أو(فعِل) كـ(وعِق)[1].

قال ابن مالك ـ رحمه الله ـ :

فَا أَمْرٍ أوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدْ ... احْذِفْ وَفِي كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرَدْ[2]

فخرج بقوله (من مضارع ثلاثي) ما كان مضارعه رباعيا : كَأَوْعَدَ، يُوعِد[3].

وخرج بقوله (فاؤه واو) ما كان فاؤه ياء ، كيَيْسِر، ويَيْعَر[4]، ويَيْدَى[5]، مضارع يَسَر، ويَعَر، ويَدَى،

وشذ يئِسَ يَئِسُ بحذف الياء[6] .

وخرج بقوله (لوقوعها في فعل) ما كان واقعا في اسم كمَوْعِد، لما فيه لو حُذف من توالي الحذف، إذ قد حُذف منه الهمزة ؛ ولأن ضمة الياء قوَّت الواو؛ ولأن الفعل أثقل منه[7].

وأيضا كلمة (يَوْعِيد) على مثال يقطين من الوعد؛ لأن التصحيح أولى بالأسماء من الإعلال؛ ولأنها اسم غير جارٍ على فعله ولا شبيه له[8].

وخرج بقوله: (بين ياء مفتوحة وكسرة) ما كان واقعاً بين ياء مفتوحة، وضمة أو فتحة، نحو: (يَوْضُؤ، يَوْلَد) فلا تحذف الواو هنا لعدم وجود الثقل، وشّذّ من ذلك يَجُد بضم الجيم في لغة عامرية، ومنه قوله:

لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الفُؤَادُ بِمشرب ... يدَعُ الحوائم لاَ يَجُدْنَ غَلِيلاً [9].

والقياس فيها (يَوجُد) ببقاء الواو، وشذ أيضاً (يُدَع، ويُذَر) مبنيين للمجهول في لغة ، من وجهين: ضم الياء والقياس فتحها، وفتح العين والقياس كسرها[10].

وأشار بقوله (أو مقدرة كيقع) إلى أن الكسر هنا مقدر؛ لأن الأصل فيها كسر العين، إذ ماضيها فَعَل بفتح: العين، (وَقَع) فقياس المضارع (يفعِل) بالكسر، ففتح: لأجل حرف الحلق تخفيفا، فكان الكسر فيه مقدراً، ومثلها يهب ويضع[11].

1- همع الهوامع، 462/3.

2- شرح ابن عقيل، 209/4.

3- ينظر همع الهوامع، 462/3.

4 ـ يعر: يعرت الشاة أو المعزى: صاحت.

5 ـ أي يَبْسُط به يَدَيْه.

6- ينظر: شافية ابن الحاجب، 94/2 ، وارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، (ت 745هـ) ، تح: رجب عثمان مُحَمَّد ، مرتجعة مرتجعة الدكتور رمضان عبد الثواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط1(1418هـ 1988م) ، 241/1.

7- ينظر همع الهوامع ، 463/3.

8- ينظر : شافية ابن الحاجب ، 3/ 90 ، وشرح التصريح على التوضيح ، 2 / 752 ، وحاشية الصبان، 342/4.

9- البيت لجرير، ينظر : ديوان جرير بشرح مُحَمَّد بن حبيب ، تح: د. نعمان مُحَمَّد أمين طه، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط3 ، ص107 ، المنصف، 187/1 ، شرح المفصل، 225/5، ، لسان العرب، 361/8،

10- ينظر شرح التصريح على التوضيح، 752/2.

11- ينظر حاشية الصبان، 341/4.

وأشار بقوله (ويسع) كذلك؛ لأنه وإن كان ماضيه (وسِع) بالكسر، وقياس مضارعه الفتح: إلا أنه لما حذفت منه (الواو) دلّ ذلك على أنه كان مما يجيء على يفعِل (بالكسر) نحو: ومِق يَمَق، وإلى هذا أشار بقوله: بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة (كيعد) أو مقدرة (كيقَع، ويسَع)[1].

وأشار بقوله (وحُمِل على ذي الياء أخواته .....) إلى أن الحذف في الأصل للفعل (يَعِد) استثقالاً لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ثم حملوا سائر أخواته عليه.

وخرج بقوله (والمصدر...) ما لم يكن مصدراً، كالأسماء، والصفات، وشذ من الأسماء (وِرقة) للفضة و(حِشة) للأرض الموحشة، و (جِهة) عند من جعلها اسماً[2]، وفي (جِهة) خلاف:

فالوِجْهَة اسم للمكان المتوجه إليه، فهي بمعنى الجهة لا اسم مصدر (للتوجه) قاله المازني، والمبرد والفارسي، فعلى هذا فلا شذوذ في إثبات واوه لأنه ليس بمصدر.

وذهب قوم إلى أنه مصدر، وهو الذي يظهر من كلام سيبويه ، ونُسب إلى المازني أيضا، وعلى هذا فإثبات الواو فيه شاذ، والمسوغ لإثباتها فيه دون غيره من المصادر أنه مصدر غير جار على فعله، إذ لا يُحْفَظ (وَجَهَ يَجِهُ)، فلما فقد مضارعه لم يحذف منه، إذ لا موجب لحذفها منه إلا حملها على مضارعه، ولا مضارع له، والفعل المستعمل منه: (توجّه واتجه) والمصدر الجاري عليه (التوجه) فحذفت زوائده، وقيل (وجهة) ورجَّح الشلوبين القول بأنه مصدر فقال: لأن (وِجْهة) و(جِهَة) بمعنى واحد، فلا يمكن أن يقال في (جهة) إنها اسم مكان، إذ لا يبقى للحذف وَجْه[3].

وأما الصفات فلا يحفظ غير (لِدَة) وفيها خلاف:

فهي مصدر عند سيبويه وُصف به على جهة المبالغة، وزعم ابن مالك أنه صفة لا مصدر، وكأن قياسه (وِلْدَة)[4].

وخرج بقوله (الكائن على وزن (فِعْل) محرك العين ....) ما كانت عين مصدره مفتوحة، ولكن قد تفتح عين المصدر لفتحها في مضارعه نحو سَعَة ، وضَعَة[5].

وخرج بقوله (لغير الهيئة) ما كان للهيئة مثل:(الوِعْدة، والوِقْفة)؛ فلا تحذف واوهما للالتباس[6] ، وأشار بقوله (وعَوَّض من الفاء تاء التأنيث) إلى أن تعويض التاء هنا لازم، ومن الشاذ اجتماعهما معاً، وقد أجاز بعضهم حذفها للإضافة تمسكاً بقول الشاعر:

إن الخليط أجدُّوا البَيْن فانجَرَدُوا ... وأخلفوك عن الأمرِ الذى وعدُوا [7].

قال الفراء: أراد عِدَة الأمر، فحذف تاء التأنيث عند الإضافة شذوذاً، وخرجه بعضهم على أن (عِدَى) جمع عدوة، و (العِدَة) : الناحية، كأنه أراد نواحي الأمر[8].

1- ينظر المنصف، 1/206-207، وحاشية الصبان، 4/341

2- ينظر حاشية الصبان 4/341.

3- ينظر شرح التصريح، 2/752-753، حاشية الصبان، 4/342 .

4- ينظر ارتشاف الضرب، 1/241.

5- ينظر : حاشية الصبان، 4/343.

6- ينظر : شرح التصريح على التوضيح، 2/753.

7- البيت للفضل بن عباس، في لسان العرب، 1/651، مادة غلب، 7/293 مادة خلط، 3/462، مادة وعد، وأوضح المسالك، 4/407، وحاشية الصبان، 4/341، وشرح التصريح، 2/753.

8 - ينظر: الخصائص ،أبو الفتح: عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، تح :الشربيني شريدة ، دار الحديث ، القاهرة ، 3/ 168.

وإتمام (فِعْلة) شاذ، قالوا : وتره أترة وتراً، وَوِتْرَة (بكسر الواو) ومن العرب من يخرجه على الأصل فيقول: وِعْدة، ووِثْبة[1].

وخرج بقوله (وسواء كان الماضي على فَعَل كوعد، أو فَعِل كوِمِقَ) ما كان ماضيه على (فَعُل) بضم العين إلا أنه سُمع: وضُع الرجل ضِعَة، وشُذّ في الصلة صُلة بالضم[2].

وزعم الفرَّاءُ أنَّ موجِبَ الحذف إنَّما هو التَّعدّي نحو: يَعِدُ ويَزِنُ، وموجبَ الإثبات إنَّما هو عدمُ التَّعدّي نحو: يَوجَلُ ويَوحَلُ.

وهذا الذي ذهب إليه فاسدٌ؛ لأنه خارج عن القياس؛ ألا ترى أنَّ الحذف إنَّما القياس فيه أن يكون لأجل الثقل؟ وأيضًا فإنهم قالوا: وَأَلَ زيدٌ ممّا كان يَحذرُه يَئِلُ ، ووَبَلَ المطرُ يَبِلُ ، ووَقَدَتِ النَّارُ تَقِدُ ، ووَحِرَ صَدرُه يَحِرُ ، ووَغِرَ يَغِرُ. فحذفوا الواو في جميع ذلك، وإن كان غيرَ متعدٍّ، لما وقعت بين ياء وكسرة[3].

المطلب الثاني : اللفيف الواوي المفروق[4]

مثال اللفيف (وقى يقي ، وعى يعي) والأصل (يَوْقِي ، ويَوْعِي) فحذف الواو من المضارع للعلة المذكورة في المثال ، وحمل المبدوء بغير الياء منه على المبدوء بالياء ، كالمثال تماما ، فنقول : أقي ونقي وتقي ، وأعي ونعي وتعي ، وفي الأمر نقول : (قه ، وعه) بهاء السكت لبقاء الأمر على حرف واحد[5].

المبحث الثالث: حذف عين الكلمة:

وهذا يكون في الأفعال والأسماء ويمكن حصرها في ثلاث مسائل : المضعف الثلاثي المجرد ، و يكون حرف العلة عينا لاسم مفعول ، وعين الأجوف .

المطلب الأول : المضعف الثلاثي المجرد

وذلك أن كل فعل ثلاثي مكسور العين، ماض، عينه ولامه من جنس واحد، يستعمل في إسناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه:

- إبقاؤه على حاله مع فك إدغامه وجوباً، مثل: (ظلِلْت) .
- أو حذف عينه دون تغيير شيء في ضبط ما بقي من الحرف مثل: ظَلْتُ.
- أو حذف عينه ونقل حركتها إلى فاء الكلمة، مثل: ظِلْتُ، وكذا تفعل في ظِلْن.

قال ابن مالك :

ظِلْتُ وَظَلْتُ فِي ظللْتُ اسْتُعْمِلا وَقِرْنَ فِي اقْرِرْنَ، وَقَرْنَ نُقِلا[6]

1- ينظر : ارتشاف الضرب 239/1 -240، ، شرح التصريح، 753/2- 753، حاشية الصبان 341/4 -342.

2- ينظر شرح الكافية الشافية ، مُحَمَّد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ) ، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة ، ط1، 403/2، وشرح شافية ابن الحاجب 29/2، وارتشاف الضرب 241/1.

3 . ينظر : الممتع الكبير في التصريف ، علي بن مؤمن بن مُحَمَّد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت: 669هـ)،مكتبة لبنان، لبنان لبنان ، ط1(1996)، ص 285 .

4 . يعامل اللفيف المفروق من جهة فائه معاملة المثال ومن جهة لامه معاملة الناقص .

5 . ينظر : شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (ت: 855هـ) ،مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط3، (1379 هـ - 1959 م) ، 1/ 153 ، منجد الطالبين ، أحمد إبراهيم عمارة ،ص 193.

6 . شرح ابن عقيل، 211/4

فخرج بقوله (كل فعل ثلاثي) ما زاد على الثلاثة ، فحينئذٍ يتعين الإتمام نحو: (أقررت)، وشذّ شذا أحَسْتُ فى أحْسَسْتُ [1].

وقد نصّ سيبويه على هذا الشذوذ في عدة مواضع بقوله: (هذا باب ما شُذَّ من المضاعف فشُبه بباب أقمت، وليس بمتلئب، وذلك قولهم: أحَسْت، يريدون: أحسَسْت وأَحَسْن ، يريدون: أحْسسن [2].

ولم يرد إلا في لفظين من الثلاثي، وهما : (ظِلْت، ومِسْتُ) في (ظَلِلْت ومَسِسْت) وفي لفظ ثالث من الزائد على الثلاثة، وهو (أَحَسْت) في (أَحْسَسْت)[3].

وزعم الشلوبين أن ذلك مطرد في أمثال هذه الأفعال من المضعف ، كأحبَّ وانهمَّ وانحط ، وذكر ابن مالك أنه يجوز في لغة سُليم حذف عين الفعل الماضي المضعف المتصل بتاء الضمير نحو :

ظلت، أو نونية نحو ظلْنا، وظلْن[4]، وذهب ابن عصفور إلى عدم اطراده ، وقال في التسهيل إنه لغة سليم[5].

وخرج بقوله: (مكسور العين) ما كانت عينه مفتوحة ، فحينئذ يتعين الإتمام نحو: حَلَلْت.

وشذ هَمْتُ في هَمَمْت بحذف إحدى الميمين[6].

وأما (حسَسْت) فإن أبا الطيب عبد الواحد اللغوي الحجازي يقول فيها : حَسَيْت، يعوض من السين ياء، والتميمي لا يعوض فيقول: حَسْتُ.

ولا يجوز في نحو قوله ﷻ :﴿ قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ﴾ [7] بفتح: العين، من الضلال، نقيض الاهتداء، وفي نحو قوله ﷻ : ﴿فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ﴾ [8] بفتح: اللام وكسرها من (ظل يظِل ويظَل) مثل (ضلَّ – يضَلّ . يضِل)، إلا الإتمام ؛ لأن العين مفتوحة[9].

مفتوحة[9].

وذكر أبو الفتح[10] أن كسر الظاء من (ظِلت) لغة أهل الحجاز، وفتحها لغة تميم، وينبغي العكس، فإن الفتح جاء في القرآن، والقرآن نزل بلغة أهل الحجاز[11]، قال الله تعالى: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [12] .

وأجاز الناظم في الكافية وشرحها إلحاق المضموم العين بمكسورها، فأجاز أن يقال في (اغضُضْن) أن يقال (غُضْنَ)، واحتج بأن فك المضموم أثقل من فك المكسور، وإن كان فك المفتوح قد فر منه إلى الحذف في (قَرن) المفتوح القاف، فَفِعْل ذلك بالمضموم أحق بالجواز[13].

1- ينظر : حاشية الصبان، 344/4، والنحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف،مصر،ط4 ، 7/ 801.

2- كتاب سيبويه ، 421/4.

3 . ينظر شرح التصريح، 754/2، وحاشية الصبان، 344/4.

4- ينظر ارتشاف الضرب، 247/1، وهمع الهوامع، 465/3.

5 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، 1/ 314.

6- ينظر حاشية الصبان، 344/4، وارتشاف الضرب، 248/1، وشرح التصريح، 754/2، الممتع في التصريف،419/1.

7 . سورة سبأ من الآية(50).

8 . سورة الشورى ، من الآية(50)

9 . ينظر: أوضح المسالك ، 4/ 408، وشرح التصريح ، 2/ 755.

10 . ابن جني عثمان بن جني، أبو الفتوح الموصلي (330هـ/942هـ) من أحذق أهل الأدب، وأعلمهم بالنحو والتصريف، أخذ عن أبي علي الفارسي، ومن مؤلفاته الكثيرة : " الخصائص، وسر صناعة الإعراب، ينظر: بغية الوعاة، السيوطي،132/2.

11 . ينظر : شرح التصريح ، 2/ 754.

12 . سورة الواقعة ، من الآية(68).

13 . ينظر: شرح الكافية الشافية ، 2/ 406 ، شرح التصريح ، 755.

وخرج بقوله (ماضٍ) ما كان مضارعا أو أمراً، فإن كان الفعل المضاعف المكسور العين مضارعا أو أمراً واتصلا بنون النسوة جاز فيهما وجهان: الإتمام ، أي إبقاؤهما على حالهما من غير حذف ولا تغيير، إلا فك الإدغام وجوباً، نحو (يَقْرَرْنَ)، وحذف العين ونقل حركتها –وهي الكسرة– إلى الفاء نحو (قِرْنَ)[1] وسمع الفرّاء يَنْحَطْن في ينحططن[2].

وقرأ نافع وعاصم﴿وقَرْنَ﴾[3]، بالفتح في القاف أمراً من (قَرِرْتُ) بالمكان أقَرُّ به، بكسر الماضي وفتح المضارع، فلما أمر منه اجتمع اجتمع مثلان، أولهما : مفتوح ، فَفُعِل فيه من حذف عينه ما فُعِل ب(أحست) وهو قليل؛ لأنه تخفيف لمفتوح، وذهب بعضهم إلى أن (قَرْن) على قراءة الفتح أمر من: (قار يقار)، وإلى أن (قِرن) على قراءة الكسر أمر من: (الوقار) ، يقال وَقَر يَقِرُ، فيكون (قِرْن) محذوف الفاء، مثل (عِدْن)[4]، وخرج بقوله: (عينه ولامه من جنس واحد) ما لم يكن كذلك.

المطلب الثاني: مجيء حرف العلة عينا لاسم المفعول :

وإلى ذلك أشار ابن مالك :

وَمَا لإِفْعَال – مِنَ الْحَذْفِ، وَمِنْ ... نَقْلٍ– فَمَفْعُولٌ بِهِ أَيْضَاً قَمِنْ [5]

أي ما ثبت لإفعال، واستفعال كذلك من الإعلال بالنقل والحذف يثبت للمفعول به من الفعل المعتل العين بالواو ، أو بالياء[6].

وخرج بقوله: (أن يكون حرف العلة عيناً) ما كان غير ذلك، وخرج بقوله (في اسم المفعول) ما كان في اسم الفاعل وغيره من المشتقات. واحترز بقوله (كفعله)؛ لأنه قد يكون من فُعِل، ومن أُفعِل ومن اسْتُفْعِلَ وغير ذلك، وإنما قصد هنا ذكر بناء مفعول ، ومفعول إنما يجيء من فُعِل، نحو: ضُرِب فهو مضروب، وقُتِل فهو مقتول، ولهذا ذكر فُعِل وقال كفعله[7].

وفي هذا النوع يجب إحداث تغيير آخر غير الإعلال بالنقل ، وهو حذف الواو من مفعول، إن كان واوي العين، وحذفها مع كسر ما قبلها إن كان يائي العين.

فمثال واوي العين: (صام يصوم) واسم المفعول منه مَصْوُوم ، تنقل حركة الواو إلى الساكن قبلها مصُوْوْم ، فيلتقي ساكنان وهما الواوان ، فيجب حذف إحداهما[8] ، وفي هذا الحذف خلاف بين سيبويه والأخفش ، فمذهب سيبويه أن الواو المحذوفة هي واو مفعول ؛ لأنها زائدة، والزائد أولى بالحذف من الأصلي ، فوزن مصون على رأي سيبويه (مَفُعْل)[9].

أما الأخفش فالمحذوف عنده هو عين الكلمة ؛ لأن واو مفعول جاءت لمعنى، وكل حرف يأتي لمعنى يقتضي المحافظة عليه ، ومثّل لذلك بكلمة (قاضٍ) عندما سكنت الياء، ولقيها التنوين ، حذفت الياء وهي حرف أصلي ؛ وذلك لأن التنوين علم الصرف فوجب إقراره، وكذلك ههنا فوزن مصوم عند الأخفش هو مفول بحذف عين الكلمة.

---

1 . ينظر: أوضح المسالك ، 4/ 408 ، شرح التصريح ، 2/ 755 ، النحو الوافي ، 4/ 801 ، 804.

2 . ينظر : ارتشاف الضرب ، 247/1 ، همع الهوامع ، 465/3.

3 . سورة الأحزاب ، من الآية(33) (وقرن في بيوتكن).

4 . ينظر: ارتشاف الضرب ، 1/ 247، 248 ، شرح التصريح، 755/2 ، حاشية الصبان ، 4/ 344.

5 . شرح ابن عقيل، 4/ 203.

6 . ينظر : شرح ابن عقيل ، 203/4.

7 . ينظر: المنصف ، 283/1.

8 . ينظر: النحو الوافي ، 4/ 802.

9 . ينظر: المنصف ، 287/1 ـ 289.

والصحيح هو رأي سيبويه ؛ لأن حذف الزائد أولى من حذف الأصلي، والرد على الأخفش هو أن واو مفعول ليست وحدها دالة على المفعول، بل هي والميم، والميم أولى وأقوى في الدلالة على هذا المعنى؛ لأنها تقع في أول الكلمة، وأيضاً لثبوتها وحدها بدون الواو في غير الثلاثي ، نحو: أكرم- مكرَم، فعند حذف الواو عُرف بدلالة الميم على أن الاسم موضوع للمفعول[1].

ومثال الفعل اليائي العين: (باع يبيع) واسم المفعول منه هو مبيوع، تنقل حركة الياء إلى الساكن قبلها (مبْيُوْع) فيلتقي ساكنان هما: (الياء الواو) فيجب حذف إحداهما ، وهو الواو على الأصح ، لما سبق، فيصير اسم المفعول (مَبْيُع) بياء ساكنة قبلها ضمة، فتقلب الضمة كسرة لتسلم الياء، ويصير اسم المفعول هو (مَبِيع) على وزن (مَفِعْل)[2].

وندر التصحيح[3] فيما عينه واو، قالوا : ثوب مَصْوُون، والقياس مَصُون، ولغة تميم تصحيح ما عينه ياء، فيقولون: (مَبْيُوع ومَخْيُوط)، ولهذا قال ابن مالك:

نَحْوُ مَبِيْعٍ وَمَصُوْنٍ، وَنَدَرْ ... تَصْحِيْحُ ذِي الْوَاوِ، اشْتَهَرْ [4]

وعلة تصحيح الياء عند بني تميم دون الواو أن الياء وفيها الضمة أخف من الواو وفيها الضمة، فاحتملت الضمة لذلك ،ووجه حذف مَنْ حذف الياء فقال: (مَعِيب)، أنها لما اعتلت في (عِيب) أراد أن يعلها في اسم المفعول، ومن أتمَّ فقال: (مَعْيُوب) شجَّعه على ذلك سكون ما قبل الياء، فجرت لذلك مجرى الصحيح[5].

وعلى هذا قد صححوا طرفاً من ذوات الياء، فقالوا: ثوب مَخْيُوط، وبُرٌّ مَكْيُول، وفرس معيوب، إلى غير ذلك. ولم يأتِ التصحيح في شيء من ذوات الواو إلا في قولهم: مسك مَدْوُوف، وثوب مَصْوُون، وحكى قوم حرفين آخرين: فرس مَقْوُود، وقول مَقْوُول، والمعروف فيهن الحذف[6].

المطلب الثالث: عين الأجوف :

وذلك إذا أعلت عينه كصام وباع ، يصوم ويبيع ، فإن سكنت لامه ، حذفت عينه للساكنين (سكونها وسكون اللام) ، وسواء أكان سكون اللام ناشئا من اتصال الضمير المتحرك بها (صمت وبعت ،صمنا وبعنا ،صمن وبعن) أم من الجازم في المضارع (لم يصم، ولم يبع) أم من البناء في الأمر(صم ، وبع)[7] .

والفعل الأجوف إن كان ثلاثيا مجردا وأسند إلى ضمير متحرك له حالات :

. تكسر فاؤه إن كان على فعِل "بكسر العين" ـ ذلك باب "علم" ـ إيذانا بحركة العين المحذوفة ، ولا فرق في هذا النوع بين الواوي واليائي تقول : خِفتُ ، ومِتُّ ، وهِبتُ.

ـ تضم فاء الواوي ـ وهو باب "نصر" ـ إيذانا بنفس الحرف المحذوف ، وتُكسر فاء اليائي ـ وهو باب "ضرب" ـ وإن كان على مثال فعَل "بفتح: العين" ـ وذلك باب "ضرب" وباب "نصر" ـ فُرِقَ بين الواوي واليائي لذلك السبب ، تقول : صُمتُ وقُدتُ وقُلتُ وتقول : بِعتُ وطِبتُ وعِشتُ .

---

1 ـ ينظر: المنصف ، 209/1، النحو الوافي ، 802/4.

2 ـ ينظر : التطبيق الصرفي ، د . عبده الراجحي ،دار المعرفة الجامعية ، الأسكندرية ، مصر ، ط2، 178.

3 ـ يراد بالتصحيح إبقاء الواو وعدم حذفها.

4 ـ شرح ابن عقيل ، 4/ 203، 204.

5 ـ ينظر: المنصف ، 284/1.

6 ـ ينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، 4/ 389.

7 ـ ينظر : منجد الطالبين ، 195.

تحذف العين وتضم الفاء للدلالة على الواو ، نحو : "طُلتَ: وإن كان مضموم العين على فعُل[1].

ويقول ابن عصفور في حديثه عن الفعل الأجوف :" لا يخلو أن يكون من ذوات الياء أو من ذوات الواو، فإن كان من ذوات الواو يحول إلى (فَعُل)، بضمّ العينِ، ثمَّ تنقل حركة العين إلى الفاء. فيقال: قُلتُ وقُلتَ. وإن كان من ذوات الياء يحول إلى (فَعِلَ)، بكسر العين، ثمَّ تنقل حركة العين إلى الفاء. فيقال: بِعتُ وبِعتَ"[2].

والسبب في ذلك أنه لو نَقلنا الفتحة من العين إلى الفاء، ولم نُحوّلها كسرة ولا ضمَّة، لم يُدْرَ: هل الفتحة التي في الفاء هي الفتحة الأصليَّة التي كانت قبل النقل أو فتحة العين؟ بخلاف "فَعِلَ" و"فَعُلَ"؛ لأنَّه إذا انضمَّت الفاء أو انكسرت، بعد أن كانت مفتوحة، عُلم أنَّ الحركة التي في الفاء حركة العين نُقلت؛ فلذلك حُوّلت الفتحة إلى غيرها؛ ليُعلم أنَّ الحركة التي في الفاء هي حركة العين، وحُوّلت حركة العين في ذوات الواو إلى الضَّمَّة وفي ذوات الياء إلى الكسرة ؛ ليحصل بذلك الفرقُ بين ذوات الواو وذوات الياء؛ لأنَّ الضَّمَّة تدلُّ على الواو؛ لأنها منها، والكسرةَ تدلُّ على الياء ؛لأنها أيضًا منها[3].

ثم إن كان الفعل مزيدا حذفت عينه واكتفى بهذا القدر من التغيير ، تقول: استقمت ، واستقمنا ، واستقمن ، ولم يستقمن ، واستقم ، يقول ابن عقيل في ذلك :" وإن أسندت إلى ضمير متحرك وجب حذف العين تخلصا من التقاء الساكنين ، وحينئذ فجميع الصيغ التي تشتمل على حرف زائد أو أكثر ، يجب أن تبقى بعد حذف العين على حالها ، تقول: ابتعت واستكت وأجبت وأهبت وانقدت واستقمت واستفدت "[4].

وإن كانت عين الأجوف قد سلمت من الإعلال ، نحو : (غَيِدَ ، وعَوِرَ) ، ونحو: (قَاوَل ، وبَايَع) فحينها تسلم من الحذف والتغيير في جميع تصرفاته ، فنقول : غيدَتْ ، وغيدْنا ، وغيدَا ، وغيدُوا وغيِدْنَ[5] وهكذا في بقية الأمثلة .

المبحث الرابع : حذف لام الكلمة

وذلك يكون في الأفعال والأسماء والحذف فيهما لالتقاء الساكنين ، ويمكن حصرها في مسألتين:

- **الفعل الناقص و اللفيف**

تحذف لامهما في الحالتين الآتيتين :

ـ إذا كان الفعل ماضيا ناقصا أو لفيفا وأُسنِد إلى واو الجماعة أو تاء التأنيث .

ـ إذا كان مضارعاً أو أمراً ناقصا أو لفيفا و أُسنِد إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة .

- **الاسم المقصور والمنقوص**

تحذف لامهما في الحاتين الآتيتين :

إذا نونا ولم يكن المنقوص منصوبا .

وكذلك إذا جمعا جمعا مذكرا سالما .

المطلب الأول: الفعل الناقص و اللفيف

أولا : إذا كان الفعل ماضيا ناقصا أو لفيفا وأسنِد إلى واو الجماعة أو تاء التأنيث .

1 ـ ينظر : شرح ابن عقيل ، 4/ 256..

2 ـ ينظر : الممتع في التصريف ، 1/ 289.

3 ـ ينظر : المصدر السابق .

4 ـ ينظر : شرح ابن عقيل ، 4/ 256.

5 ـ ينظر : المصدر السابق ، 4/ 257

إذا أسند الماضي الناقص إلى واو الجماعة حذفت لام الفعل "واوا كانت ، أو ياء ، أو ألفا .

فإن كان المحذوف ألفا بقي الحرف الذي قبل الألف مفتوحا ؛ للإيذان بالحرف المحذوف ؛ لمناسبة واو الجماعة ، تقول في سعى، ودعا ، ووقى ، وطوى : سعَوْا ، ودَعَوْا ، ووَقَوْا ، وطَوَوْا ، والأصل فيها : سعَيُوْا ، ودَعَوُوْا ، ووَقَيُوْا ، وطَوَيُوْا ، قلبت اللام ألفا في الجميع لتحركها إثر فتح ، ثم التقى ساكنان "الألف المنقلبة عن اللام و واو الضمير " فحذفت الألف للالتقاء الساكنين ، وبقى الفتح: للدلالة عليها .

وإن كان المحذوف واوا أو ياء ضُم الحرف الذي قبل الواو والياء ؛ فتقول في سَرُوَ ، ورَضِيَ ، وقَوِي : سرُوا ، ورَضُوا ، وقوُوا ، والأصل فيها : : سَرُوُوا ، ورَضِيُوا ، وقوِيُوا، استثقلت الضمة على حرف العلة فحذفت ، فسكنت اللام ، والضمير ساكن، فالتقى ساكنان ، فحذفت اللام ، وضممنا ما قبل الواو[1] .

وإذا اتصلت به تاء التأنيث ، فإن كانت اللام واوا أو ياء بقيتا وانفتحتا ، تقول في سروَ ، ورضِيَ ،: سَرُوَتْ ، ورضيَتْ .

وإن كانت اللام ألفا حذفت في الثلاثي وغيره ، تقول في دعَا ، وسمَا ، وغزَى ، ورمَى ، ووقَى ، وطَوى : دعَتْ ، وسمَتْ ، وغزَتْ ، ورمَتْ ، ووقَتْ ، وطَوَتْ ، وتقول في أعطَى ، ووالَى ، واستدعَى : أعطَتْ ووالَتْ واستدعَتْ[2].

ثانيا : إذا كان الفعل مضارعًا أو أمراً ناقصا أو لفيفا و أُسنِد إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة .

وإذا أسند المضارع إلى واو الجماعة حذفت لامه مطلقا "واوا كانت أو ياء أو ألفا" .

فإن كان المحذوف ألفا بقي ما قبل الألف مفتوحا ؛ للإيذان بنفس الحرف المحذوف، فتقول في : يسعَى ويخشَى ويقوَى : يسْعَون ، وَيَخْشَون ، ويَقْوَوْن .

وإن كان المحذوف واوا أو ياء ، ضم ما قبل الواو من ذي الواو أو الياء ؛ لمناسبة واو الجماعة ، فتقول في يسِري ، ويدعُو ، ويغزُو ، ويرمِي : يسرُون ويدعُون ويغزُون ويرمُون [3].

وإذا أسند المضارع إلى ياء المؤنثة المخاطبة ، حذفت اللام مطلقا "واوا كانت أو ياء أو ألفا" وبقي ما قبل الألف مفتوحا؛ للإيذان بنفس الحرف المحذوف ،وكسر ما قبل الواو أو الياء؛ لمناسبة ياء المخاطبة ، تقول في تخشَى وتبنِي وتدعُو : تخشَين يا زينب وتبنِين و تدعِين[4] .

وإذا أسند الأمر إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة ، حذفت لامه مطلقا "واوا كانت أو ياء أو ألفا " وبقي ما قبل الألف في الموضعين مفتوحا ، وضم ما عداه قبل واو الجماعة ، وكسر ما قبل ياء المخاطبة ، تقول في ارضَ ، وادعُ ، وارمِ : ارضَوا ، وادعُوا ، وارمُوا ، وتقول : ارضَي ، وادعِي ، وارمِي[5].

المطلب الثاني: الاسم المقصور والمنقوص

الأسماء المنقوصة ، أي التي يكون آخرها ياء لازمة قبلها كسرة ، والأسماء المقصورة أي التي يكون آخرها ألف لازمة قبلها فتحة ، لامهما تحذف في الحالتين الآتيتين :

---

1. ينظر : الممتع في التصريف ، 1/ 339 ، جامع الدروس العربية ، 1/ 229 ، شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي ت: 1351هـ)، تح: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض،51 .
2. ينظر : الممتع في التصريف ، 1/ 336 .
3. ينظر: شذا العرف في فن الصرف 52/1 .
4. ينظر : شافية ابن الحاجب ، 1/ 490 .
5. ينظر : شرح التصريح على التوضيح ، 2/ 512.

أولا : **تحذف الياء من المنقوص ، والألف من المقصور إذا نونا ولم يكن المنقوص منصوبا** .

تقول في مصطفى ، والقاضي ، والداعي : هذا مصطفىً ، ورأيت مصطفىً ، ونظرت إلى مصطفىً ، بتنوين الجميع ، وحذف اللام لسكونها مع التنوين ، وتقول : هذا قاضٍ وداعٍ ، وسررت من قاضٍ وداعٍ ، بتنوين الجميع وحذف اللام[1] .

ثانيا : **تحذف الياء من المنقوص ، والألف من المقصور عند جمعها جمعاً مذكراً سالماً**.

يحذف لهذا الجمع" المذكر السالم "ياء المنقوص وكسرتها التي قبلها، فتقول في جمع : القاضي، مما ياؤه أصلية، والداعي، مما ياؤه منقلبة عن واو: "القاضون والداعون"، والأصل فيهما: القاضِيُون والداعِيُون: حذفت ضمة الياء للاستثقال ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وحذفت الكسرة التي كانت قبل الياء؛ لئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة إثر كسرة، ثم عوض من الكسرة الضمة ؛ لمناسبة الواو ، ويمكننا القول : استثقلت الضمة على الياء فيهما ، فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين [2].

وتحذف لهذا الجمع أيضا ألف المقصور دون فتحتها التي قبلها، فتقول في جمع موسى علمًا : "الموسون"، والأصل: الموساون، حذف الألف لالتقاء الساكنين ، وأبقيت الفتحة لتدل على الألف المحذوفة [3]، وكذلك مصطفى ، نقول : مصطفَوْن ، وإليه أشار الناظم بقوله:

واحذف من المقصور في جمع على حد المثنى ما به تكملا[4]

1 . ينظر : منجد الطالبين ، ص199 ، وينظر : الممتع في التصريف ، 351.

2. ينظر : شذا العرف في فن الصرف ، 1/ 53.

3 . ينظر : شرح التصريح على التوضيح ، 2/ 511

4 . شرح ابن عقيل ، 4/ 108

الـــخـــاتـــمـــة

وختاما تمَّ التوصل إلى النتائج الآتية :

الإعلال بالحذف نوعان: مطرد (قياسي) وغير مطرد (اعتباطي) .

وهو مطرد في أربعة أقسام :

1- حذف الهمزة الزائدة.

ويكون في الأفعال والأسماء وذلك في الآتي :

أ / مضارع صيغة أفعل وسائر فروعه ماعدا الأمر.

إذا كان الماضي على وزن (أفعل)، وجب حذف الهمزة في المضارع ، واسم الفاعل، واسم المفعول، والسر في حذف الهمزة الاستثقال وكراهة اجتماع الهمزتين، وشُذَّ إثباتها في بعض الكلمات .

ب / مضارع ما كان مبدوءا بتاء زائدة ، وذلك في مضارع (تفعَّل ، تفاعل ، تفعلل) فإنه يجوز حذف إحدى التاءين منه.

2- حذف فاء الكلمة

يكون في الأفعال والأسماء وذلك في الآتي :

أ / في المضارع المكسور العين والأمر من المثال ، مثل : وعد (يعد ، عد) ، كما يجوز حذف الفاء والتعويض عنها بالتاء أو إبقاؤها في المصدر(عدة) ، ولا يجمع بين التاء والواو ، إذ يمتنع الجمع بين العوض والمعوض عنه، وسمع (وِتْرَة) شذوذاً.

ب / اللفيف (وقى يقي ، وعى يعي) والأصل (يَوْقِي ، ويَوْعِي) فحذف الواو من المضارع للعلة المذكورة في المثال ، وحمل المبدوء بغير الياء منه على المبدوء بالياء ، كالمثال تماما ، فنقول : أقي ونقي وتقي ، وأعي ونعي وتعي ، وفي الأمر نقول : (قه ، وعه) بهاء السكت لبقاء الأمر على حرف واحد.

3- حذف عين الكلمة

ويكون في الأفعال والأسماء وذلك في :

المضعف الثلاثي المجرد ، وحرف العلة عندما يكون عينا لاسم مفعول ، وعين الأجوف :

أ / المضعف الثلاثي المجرد :

إذ تحذف عين الفعل إذا سكنت لامه لاتصاله بضمير رفع متحرك، أو مبنية للأمر.

أما الماضي المضعف الثلاثي فيجوز عند إسناده لضمائر الرفع المتحركة ثلاثة أوجه:

الإتمام، وحذف العين دون نقل حركتها ، وحذف العين مع نقل حركتها إلى الفاء.

أما الأمر والمضارع المضعّف المكسور العين، فعند إسناده إلى نون النسوة يجوز فيه الإتمام ، وحذف العين مع نقل حركتها إلى الفاء.

ب / مجيء حرف العلة عينا لاسم المفعول :

وحذف حرف العلة من اسم المفعول ، بعد نقل حركته للساكن الصحيح إلى ما قبله ، على خلاف بينهم في المحذوف عين الكلمة أو واو المفعول ، وإن كان الفعل يائي العين يكسر ما قبل الياء، ومن النادر الذي لا يقاس عليه تصحيح اسم المفعول المعتل العين الواوي ، وتميم تجوز تصحيح اسم المفعول المعتل العين بالياء.

ج/ عين الأجوف :

وذلك إذا أعلت عينه كصام وباع ، يصوم ويبيع ، فإن سكنت لامه ، حذفت عينه للساكنين (سكونها وسكون اللام) وسواء أكان سكون اللام ناشئا من اتصال الضمير المتحرك بها (صمت وبعت ،صمنا وبعنا ،صمن وبعن) أم من الجازم في المضارع (لم يصم، ولم يبع) أم من البناء في الأمر(صم ، وبع).

4 ـ حذف لام الكلمة :

ويكون في الأفعال والأسماء وذلك في الآتي :

أ / الفعل الناقص :

تحذف لام الكلمة إذا كان الفعل ناقصا ماضيا ، أو مضارعا ، أو أمرا وأُسنِد إلى واو الجماعة ،

وكذلك إن كان ماضيا وأسند إلى تاء التأنيث ، وكذلك إذا كان مضارعاً ، أو أمراً ناقصا و أُسنِد إلى ياء المخاطبة .

ب / الاسم المقصور والمنقوص :

الأسماء المنقوصة أي التي يكون آخرها ياء لازمة قبلها كسرة ، والأسماء المقصورة أي التي يكون آخرها ألف لازمة قبلها فتحة ، تحذف لامهما إذا نونا ولم يكن المنقوص منصوبا فتقول في مصطفى ، والقاضي ، والداعي : هذا مصطفىً ، ورأيت مصطفىً ، ونظرت إلى مصطفىً ، بتنوين الجميع ، وحذف اللام لسكونها مع التنوين ، وتقول : هذا قاضٍ وداعٍ ، وسررت من قاضٍ وداعٍ ، بتنوين الجميع وحذف اللام .

وكذلك تحذف الياء من المنقوص ، والألف من المقصور عند جمعها جمعًا مذكرًا سالما.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم ، رواية حفص عن نافع .

1) ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، (ت ـ 745 هـ) تح: رجب عثمان مُحَمَّد، مراجعة الدكتور رمضان عبد الثواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1(1418 هـ ـ 1989م).

2) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ،الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن أبي سعيد الأنباري النحوي ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع، القاهرة، د.ط .

3) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، الإمام أبي مُحَمَّد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، (ت ـ 761هـ) ، ومعه كتاب عدة السالك إلى تح: : أوضح المسالك، تأليف : مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ـ بيروت

4) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تح : مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية (صيدا ـ بيروت).

5) تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني ، أبو الفيض الملقّب بمرتضى الزَّبيدي ، تح : مجموعة من المحققين، دار الهداية ، المملكة الأردنية الهاشمية .

6) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك ، ت 672هـ ، تح: مُحَمَّد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، مصر، (1387هـ ، 1967م) .

7) التطبيق الصرفي ، د. عبده الراجحي ، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية ، مصر ، ط2.
8) التعريفات ، علي بن مُحَمَّد بن علي الجرجاني، دار الكتاب العربي (بيروت) ، ط1 (1405)، تح: إبراهيم الأبياري.
9) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، أبو مُحَمَّد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: 749هـ) ، شرح وتح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط (1428هـ - 2008م).
10) جامع الدروس العربية ، مصطفى بن مُحَمَّد سليم الغلاييني (ت: 1364هـ) ،المكتبة العصرية، (صيدا – بيروت) ، ط 28 (1414 هـ - 1993 م)
11) حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ومعه شرح شواهد العيني ، دار الفكر للطباعة ، (بيروت ، لبنان).
12) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3(1997).
13) الخصائص ، أبو الفتح: عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)،تح : الشربيني شريدة ، دار الحديث ، القاهرة .
14) ديوان جرير بشرح مُحَمَّد بن حبيب ، تح: د. نعمان مُحَمَّد أمين طه، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط3.
15) شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن مُحَمَّد الحملاوي (ت، 1351هـ)، تح: نصر الله عبد الرحمن نصر الله ، مكتبة الرشد ، الرياض.
16) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد ،دار الطلائع ، القاهرة ، د. ط.
17) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية ، 1918م.
18) شرح التصريح على التوضيح ، خالد الأزهري على ألفية ابن مالك في النحو للشيخ الإمام العلامة جمال الدين أبي مُحَمَّد بن عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري ، تح:: مُحَمَّد باسل عيون السود ، منشورات مُحَمَّد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، (بيروت، لبنان) ،ط1، (1421هـ ـ 2000م).
19) شرح شافية ابن الحاجب ، الشيخ رضي الدين مُحَمَّد بن الحسن الاستراباذي النحوي ، (686هـ) مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر صاحب خزانة الأدب ، (ت ـ 1093هـ) ، تح: مُحَمَّد نور الدين الحسن ، مُحَمَّد محي الدين ، دار الكتب العلمية (بيروت ، لبنان) ، تاريخ الطبع ، (1395هـ ـ 1975).
20) شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن مالك، (ت 672هـ) تح : علي مُحَمَّد عوض ،عادل أحمد عبد الموجود ، منشورات مُحَمَّد لي بيضون ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1(1420هـ ـ 2000م).
21) شرح المفصل ، ابن يعيش(ت 642هـ)، تح: إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ط1(1422هـ 2001م).
22) شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (ت: 855هـ) ،مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط3، (1379 هـ - 1959 م).
23) الصحاح : تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تح : إميل يعقوب ، مُحَمَّد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1(1999م).
24) الصرف الكافي، أيمن أمين عبد الغني، دار التوقيفية للتراث، القاهرة.

25) كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح وشرح عبد السلام هارون ، دار الجيل، بيروت، ط1.
26) لسان العرب ، ابن منظور،ط1(دار صادر، بيروت)، (1374هـ .1955م).
27) المعجم المفصل في النحو العربي ، عزيزة فوَّال بابتي، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 (1413هـ/1992م) .
28) الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن مُحَّد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت: 669هـ)، مكتبة لبنان ، لبنان ، ط1.
29) منجد الطالبين في الإبدال والإعلال والإدغام والتقاء الساكنين ، أحمد إبراهيم عمارة ، المملكة العربية السعودية ، ط4(1408هـ).
30) المنصف، شرح الإمام أبي الفتح: عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، (ت 392هـ) ، تح: إبراهيم مصطفى عبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، ط1((1373هـ ـ 1954م) .
31) النحو الوافي ، عباس حسن ، دار المعارف ، مصر، ط7.
32) هَمع الهَوَامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح :عبد الحميد هنداوي وغيره، المكتبة التوفيقيّة، القاهرة ، مصر.